مجلس النواب
فريق العدالة و التنمية
الرقم :22070

الرباط في : 25/11/2020

إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

ضعف عدد الخدمات الإدارية والعمومية المتوفرة عبر الإنترنيت والمرتبطة بإحداث مقاولة وإنجاز عمليتها

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

السيد الوزير المحترم،

أبانت الدراسة المقارنة التي أنجزها المجلس الأعلى للحسابات حول عدد وجودة الخدمات الإدارية أو العمومية المتوفرة على الإنترنيت لصالح المقاولة بين كل من المغرب ودول الجوار الأوروبي تفاوتات كبيرة، حيث من 23 خدمة أحصاها المجلس الأعلى للحسابات والتي يمكن توفرها بالمغرب، أوضح المجلس أن المغرب لا يتوفر سوى على 5 خدمات. في حين أن العديد من الخدمات الأساسية تبقى غير متوفرة على الإنترنيت، خاصة: تسجيل المقاولة، التسجيل في السجل التجاري المحلي، الحصول على رقم التعريف الضريبي، انخراط المقاولة في الضمان الاجتماعي، تسجيل مستخدم في الضمان الاجتماعي... وغيرها من الخدمات التي يمكن إنجازها عن بعد. كما أن عدد الخدمات الإدارية عبر الإنترنيت والتي يمكن من خلالها إنجاز العمليات الاعتيادية للمقاولة غير متوفرة بالمغرب مع إمكانية توافرها، ومنها: 1) إرسال بيانات المقاولة إلى الجهة المكلفة بالإحصائيات؛ 2) إخبار الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمرض المستخدم؛ 3) طلب تعويضات عن مستخدم مريض؛ 4) طلب استرداد الضريبة على القيمة المضافة؛ 5) التعرض على قرار ضريبي يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة.

في هذا الإطار، نسائلكم السيد الوزير، المحترم، حول المجهودات المبذولة من أجل توفير وتطوير وتجويد الخدمات الإدارية والعمومية المتوفرة عبر الإنترنيت والمرتبطة بإحداث مقاولة وإنجاز عمليتها؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

لطويل محمد,بوجمعة مريمة,بقالي نجيب